خالد التركاوي

معالم رؤية تنموية بديلة في العالم العربي

ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المجلس العربي
المنعقد في اسطنبول 16-17 آذار 2019

مركز إدراك للدراسات والاستشارات
IDRAK CENTER FOR STUDIES & CONSULTATIONS
IDRAK

معالم رؤية تنموية بديلة في العالم العربي

خالد التركاوي

ورقة عمل مقدمة لمؤتمر المجلس العربي

المنعقد في اسطنبول 16-17 آذار 2019

مركز إدراك للدراسات والاستشارات
IDRAK CENTER FOR STUDIES & CONSULTATIONS

معالم رؤية تنموية بديلة في العالم العربي

فهرس

أولاً: واقع العالم العربي، غني أم فقير؟	2
ثانياً: من أين جاء التخلف؟	4
ثالثاً: عناصر القوة والضعف في العالم العربي	5
رابعاً: من سيقود عملية التنمية؟	10
خامساً: ركائز التنمية البديلة	16

أولاً: واقع العالم العربي، غني أم فقير؟

يمتد الوطن العربي على قارتين ويقع في مكان مميز جغرافياً، ويعتبر العالم العربي من الدول الكثيفة سكانياً، حيث يزيد متوسط الزيادة السكانية السنوية عن 2.6% الأمر الذي يمكن أن يكون ميزة إلا أن عدم استغلالها جيداً يجعل الأمر ينقلب سلباً على الدول العربية، حيث أن أكثر من ثلث السكان هم من الأطفال دون الخامسة عشرة، وهناك أكثر من عشرة بالمائة فوق الستين، مما يعني أن ما يقارب نصف السكان العرب غير منتجين، وكون معدل البطالة مرتفع بين السكان، فإن كل واحد من العرب يعيل ثلاثة أخرين من الناحية العملية.

وكون الوطن العربي يمتد على مساحة واسعة وموقع متميز فإنه يتصف بتنوع بيئي وتنوع التضاريس ودرجات الحرارة إضافة لتنوع كميات الأمطار ولكن الإقليم الصحراوي الجاف يغطي أكثر من ثلثي الوطن العربي يليه الاقليمي المداري من حيث المساحة كما في حالة جنوب السودان وجنوب موريتانيا واليمن والصومال وفي هذا الاقليم أمطار صيفية كثيفة والإقليم الثالث هو إقليم البحر المتوسط الصغير نسبياً والكثيف الأمطار فوق 1000 ملمتر، وبالمجمل لدينا حوالي 2 مليون هكتار قابل للزراعة، وهو نصف متوسط العالم المخصص للزراعة، مما يعني ضرورة الاهتمام المكثف بهذا الجانب وإيلائه أهمية أكبر والعمل على الاستفادة القصوى من المساحات والامكانات الموجودة، علما أن الأراضي القابلة للزراعة والمتروكة تشكل ثلث هذه الإمكانات[1].

وفي العالم العربي مساحة جيدة من الغابات (معظمها في السودان) إضافة لمراعي طبيعية، وتتلقى المنطقة العربية 2% تقريباً من أمطار العالم فيما تشغل 10%من مساحته، إضافة إلى أنها تضم مياه سطحية قليلة نسبياً، مما يؤكد على ضرورة الاهتمام بالمسألة المائية وعدم التفريط بالموارد واعتبارها مسألة وجود.

وفيما يخص الطاقة فإن العالم العربي يحوي قرابة نصف احتياطات النفط في العالم وما يقارب الثلث من الغاز، وهناك اكتشافات مستمرة لحقول النفط والغاز في بقاع مختلفة من العالم العربي ويوفر الغاز والنفط رساميل عالية للدول المصدرة.

وفي مجال الطاقة المتجددة فإن العالم العربي تقل نسبة اعتماده عليها كثيراً، ففي مجال الطاقة المائية (التي يمكن أن تنتج بكثافة في مصر وسورية والعراق والمغرب والسودان وتونس) تشكل نسبتها أقل من 1% في إجمالي حصة الطاقة الكلية مقابل 34% في الدول الصناعية المتقدمة، أما طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحيوية فكلها تكاد لا تزيد عن 1% من إجمالي انتاج الطاقة العربية.

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2018.

وتأتي الصناعة الاستخراجية على رأس الصناعات العربية اليوم ومنذ فترة طويلة، ثم الصناعات التحويلية، وتعاني الصناعة العربية من غياب الابتكار والتأهيل للعمالة والبحث العلمي[2] إضافة لضعف تسويق المنتجات العربية وعدم توطين التكنولوجيا. أما الصناعات الصغيرة والمتوسطة فاقتصرت على المهن والحرف التقليدية، ولا تزال دون دعم أو تشجيع مع غياب البنية التشريعية اللازمة لنهوضها، كذلك قلة الخبرات الإدارية في مجالها، إضافة لضعف مصادر التمويل وغياب الشباب عن ساحتها.

هذه الإمكانات وإن كانت أقل من غيرها في جوانب وأكثر من غيرها في جوانب أخرى، فإن دولاً متقدمة لا تمتلك نصف هذه المقومات الموجودة في العالم العربي اليوم، إلا أنها تفوقه قدرة وتطوراً بعشرات المرات.

[2] اشكالية التنمية في العالم العربي، حسن شعبان، جامعة دمشق، 2008.

ثانياً: من أين جاء التخلف؟

مع مغادرة العصور الوسطى وبداية الازدهار بدا أن استغلال الدول المستعمرة هو أحد أبرز السمات التي اعتمدت عليها الدول الآخذة بالتقدم أن ذاك من أجل جمع الثروات، ففي حقبة المركنتيلية بدا أن جمع المعادن النفسية من هذه المستعمرات هو الشغل الشاغل لاقتصادي وسياسي تلك الحقبة، ولما تركت هذه الدول أراضيها المستعمرة أقامت علاقة تبعية هيكلية بينها وبين الدول الأقل تقدماً، ورغم أن الحكومات التي خلفت الاستعمار نادت بضرورة الانعتاق منه وبحرية القرار والتعبير إلا أنها وقعت في شراك التبعية وكرست التخلف واعتمدت على موارد الدولة لإرضاء دول المحور وتكريس نفسها وسلطتها في الحكم، واعتمد توزيع الثروات في الدولة على رؤية الحاكم فرداً كان أو جماعة، واعتمد توزيع الثروات في الدولة على مبدأ الولاء للحاكم والسلطة وليس على مبدأ التنمية والتقدم، فاستبعدت الكفاءات التي غادرت البلد نحو من يقدر قيمتها، فخرجت من المشروع الوطني للبحث عن مشاريع دون وطنية، تتعلق بتحقيق الذات وتأمين المستقبل.

على جانب أخر ظلت الشعوب العربية تعاني غياب المشروع الحقيقي الجامع لها من أجل السير عبره لتحقيق التنمية، فالصدمات التي تعرضت لها الأمة نتيجة عوامل مختلفة جعلتها أقل التصاقاً بمشروع التنمية الوطنية، والصراعات فيما بين البنى العربية التي تكون المجتمع بقيت في إطار اللاهوية واللامشروع، مما عطل الطاقات وأضعف الهمم.

ثالثاً: عناصر القوة والضعف في العالم العربي

يمتلك العالم العربي تاريخاً وثقافة عميقة تؤهله للانطلاق في عملية تنموية تضعه في مصاف الدول الكبرى، وتستند مقومات هذه التنمية إضافة للثقافة إلى الموقع الجغرافي المتميز للعالم العربي ووعي الشعوب الذي ظهر بعد ثورات الربيع العربي في أهمية التخلص من التخلف واستعادة زمام الأمور نحو التقدم والتنمية، كما يتملك الوطن العربي مواردا طبيعية جيدة مقارنة ببقية دول العالم، وبالعودة إلى الفلسفة الأولية لعناصر الإنتاج في الدولة فإن رأس المال والأرض والعمال موجودين في الدول العربية، والمشكلة في كيفية تحسين هذه العناصر وإيجاد المزيج الأنسب منها وكذلك في تخصيص الموارد اللازمة للإنتاج، إضافة إلى أن عنصري التنظيم والتكنولجيا هم النادرين الأبرز في جملة عناصر الإنتاج العربية.

ومن أبرز نقاط الضعف والتحديات في العالم العربي:

1. التنمية غير المتوازنة: المطلوب من عملية التنمية كتغيير جذري أو إضافة هائلة وملحوظة أن تشمل الجميع وفي حالة الدول العربية، كانت الدولة هي الفاعل الوحيد في عملية التنمية، وهي المخطط والمشرف على هذه العملية، أما في ظل الظروف الراهنة، فيجب أن نبحث عن تنمية متوازنة تنطلق من الأفراد، تنطلق هذه التنمية من الأفراد الذي يجب أن تعطي لهم الدولة الحرية في كل معنى لها، وفي كل منحى، لكي يستطيعوا التحرك نحو تفعيل أبرز الموارد النادرة التي ذكرناها أعلاه وهي التنظيم (الذي يبدأ من عملية التخطيط ويمتد حتى التقييم والتحسين المستمر) إضافة لإطلاق الطاقات الكامنة للاستفادة من التقنيات وتطويرها، وهذا لن يحصل إلا في ظل استعادة الدولة، أي أن يشعر الفرد أن الدولة والوطن يمس كيانه وأن مشروع تنمية هذا الوطن هو مشروعه كون الوطن وطنه، وبالتالي يسترد الفرد دوره ويطوره ويراقب نفسه بنفسه.

   حيث عمدت معظم الأنظمة الحاكمة إلى تبني برامج تنموية عرجاء، حيث لم يكن الهدف هو التنمية بحد ذاتها، وإنما كانت القضية اسكات الشعوب المحكومة ببرامج مبتورة يتغنى بها إعلام النظام الحاكم، وينشغل فيها الوزراء والمدراء مقابل برامج أخرى تجري بعيداً عن الضوء عنوانها النهب والسرقة لمقدرات البلد لجيوب المتنفذين وأبنائهم.

   ولا ينكر أن هذه البرامج التنموية نجحت في إدخال تحسينات للوضع، فانخفضت معدلات الأمية وكذلك زاد عدد المراكز الصحية والخدمية للمواطنين، وبقيت

هذه الخدمات تأتي في إطار الكم لا في إطار النوع[3]، إلا أنه على نفس السياق لم يستطع المتعلمون والمثقفون الجدد أن يجدوا دوراً لهم في بلدانهم[4]، مما دفع بهم إلى الهجرة أو الاغتراب، حيث قصرت سوق العمل عن استيعابهم، وضاقت بهم بلدانهم[5].

وقد ضغطت الدول المستقبلة على العمالة الوافدة بشكل كبير ولم يستطع أغلب المسافرين الجدد أن يحققوا ما حققته الأجيال السابقة من موارد مالية[6]، وذلك بسبب ارتفاع الأصوات المعادية للمهاجرين في كل من أوروبا وأميركا، ومنافسة عمالة من دول أخرى لهم، مما ضيّق الخناق على الشباب العربي الباحث عن طموحه وتخلى عدد كبير عن أحلامهم بالهجرة وعاد عدد آخر خائباً إلى بلده[7]، وبين محاولات الشباب العربي المتعلم والمثقف بإيجاد دور في تنمية بلدانهم ثم إنزال السقف إلى إيجاد عمل يكفيهم شر السؤال، ثم إخفاق أغلبهم في الحصول على ذلك.

2. <u>الفساد الإداري لمؤسسات الدولة المشرفة على عملية التنمية</u>

على الرغم من وجود المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية تقابل مؤسسات الدولة الأمر بلامبالاة تبعث على الغيظ، بل يتجاهل موظفوها الواقع منطلقين من واقع أخر هدفه تأمين لقمة العيش بأي وسيلة كانت حتى لو لم

---

[3] كانت المشافي الوطنية المجانية في سورية تسمى "المسالخ الوطنية"، وذلك تعبير عن رداءة الخدمة الطبية المقدمة ضمنها.

[4] ثلاثة أرباع المهاجرين العرب من الشباب دون سن الخامسة والثلاثين ، المصدر: المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية 2016-2017،الشباب العربي: الهجرة والمستقبل، المركز العربي لدراسة السياسات، الدوحة.

[5] يتم سنوياً رصد 20000 مغربي عربي في دول أوروبا مهاجرين بطرق غير شرعية (تقرير منظمة الهجرة الدولية 2015)، عام 2010 قدرت وزارة العمل الأردنية أن لديها 350000 عامل في الخارج، الإحصائية التالية توضح عدد المهاجرين عام 2012 من بلدان عربية:
فلسطين: 3.6 مليون | مصر: 3.5 مليون | المغرب : 2.9 مليون | العراق : 2.3 مليون | الصومال : 2 مليون | الجزائر: 1.7 مليون | السودان: 1.2 مليون | اليمن: 1 مليون | لبنان: 0.7 مليون | سورية: 0.65 مليون

[6] نلاحظ أن ما حققته بلدان المشرق العربي (سورية، لبنان، الأردن، العراق، فلسطين) من تحويلات مالية بحسب بيانات البنك الدولي:
تحويلات العام 1980 : 4.9 مليار دولار
تحويلات العام 2000: 5 مليار دولار
أي أن رقم التحويلات خلال عشرين سنة بقي ذاته على الرغم من زيادة عدد المهاجرين وكذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار ارتفاع مستوى الأسعار العام الحاصل في عام 2000 عنه في عام 1980 وبالتالي حقق الجيل الجديد تحويلات أقل على مستوى الفرد، ولم تعد إمكانية تحقيق الثروة من الهجرة بالأمر السهل، يمكنك مراجعة قاعدة بيانات البنك الدولي حول تحويلات العاملين بالعربية على الرابط: http://www.albankaldawli.org/

[7] يموت عدد كبير خلال الهجرة بالبحر إلى دول أوربا، على سبيل المثال في شهر واحد هو يوليو 2016 مات 208 حالات على طريق البحر الأبيض المتوسط، وذلك بحسب مركز الهجرة المختلطة، نشرة التوجهات، يوليو 2016.

تكن مشروعة، فتنتشر الرشوة، وتكثر التعيينات بدون وجود للموظفين على أرض الواقع، مما يجعل الفساد في المؤسسات العامة في أعلى مستوى له، حيث تتربع ليبيا والعراق عند المستوى 164، وتأتي سورية واليمن عند المستوى 154 في مستوى الفساد العالمي، فيما تأتي مصر والجزائر في المركز 88 وتأتي تونس في المركز 78، وتقارن هذه الدول بالدنمارك التي تأتي أولاً وفنلندا والسويد وهولندا والنرويج وسنغافورة وكندا وألمانيا في المراتب الأولى المتقدمة بالشفافية وقلة الفساد[8].

ثم فوق ها الوضع تصدر مؤسسات الدولة تقاريراً تشير إلى أنها حققت معدلات عالية من الإنتاجية لتدخل المواطنين في موجة أخرى من الفساد الأخلاقي الممارس عليه والذي عنوانه الكذب والبهتان[9]، مستعينة بجهاز إعلام رسمي مكون من سلسلة من القنوات والصحف والإعلانات الطرقية، والذي يحاول أن يركز على قدرة النظام على إدارة الدولة وكفاءته في عملية التطوير والتحديث في البلاد، وبث الشائعات والأكاذيب العنترية التي يتناقلها المواطنين عن الدولة أو القائد، ولا تجد هذه الأجهزة الإعلامية ضيراً في بث معلومات كاذبة حتى لو كانت متضاربة فالشعب ذاكرته قصيرة وهو مجبر على تصديق كل شيء، حيث تعتبر الإساءة للإعلام الوطني جريمة يعاقب عليها القانون[10].

وفي الخفاء يتناقل المواطنون قصصاً عن استثمارات عملاقة تديرها شركات مملوكة للأسر الحاكمة أو أقربائها أو أولاد بعض المسؤولين تدر عليهم مبالغ تكاد تفوق موازنة الدولة نفسها المخصصة لخدمة ملايين المواطنين[11].

---

[8] المصدر: منظمة الشفافية العالمية، تقرير عام 2011.

[9] ظلت أجهزة الإعلام الموالية للنظم الحاكمة تتحدث عن إنجازات المعامل والمؤسسات بشكل غريب ودون أي نقد أو تعليق على الكوارث التي تجري ضمنها، شاهد مثلاً كيف يتم التعامل مع مؤسسات الإنتاج التابعة للجيش المصري، حيث يسوقها بعض إعلامي مصر على أنها مقدسة ومعجزة، كذلك كانت جريدة الثورة والبعث الصادرتين في سورية تجري تحقيقات صحفية عن إنجازات المؤسسات السورية العامة، وأحياناً تصدر ملحقاً اقتصادياً فيه ملفات عن حجم الإنجازات التي حققتها مؤسسات الدولة وتتساءل إن كانت تستطيع أن تصدر هذه الخبرة للعالم.

[10] أذكر أنني عندما كنت طالباً في مرحلة الماجستير في جامعة دمشق عام 2008 أصدر المكتب المركزي للإحصاء تقريره السنوي موضحاً أن نسبة التضخم في البلد تبلغ 12% ثم جرى تعديلها بعد يومين إلى 7%، وبالصدفة كان أحد كبار موظفي المكتب المركزي مدرساً في الكلية ذاتها التي أدرس بها، فسألته عن السبب، ليقول: "هكذا يريدون" دون أن يحدد الجهة التي طلبت منهم الأمر.

[11] ترى الدكتورة نغم نذير شكر من مركز الدراسات الدولية في جامعة بغداد، أن أبرز أسباب تلاشي شرعية النظم السياسية هو فقدان النظام للفاعلية في إدارة الدولة، ومن أهم مؤشرات فقدان الفاعلية معدلات التضخم الخارجة عن نطاق السيطرة، واستشراء الفساد، وارتفاع مستويات البطالة، والهزيمة في الحروب. ومن ثم، تعد هذه المؤشرات مقدمات لوجود مشكلة ما بين المجتمع والنظام السياسي القائم، وهي تمهد لانفجار أعمال العنف في المجتمع والذي يعد أحد أعراض قيام الثورة.
راجع في ذلك بحث الدكتورة: نغم نذير شكر بعنوان: التحولات الراهنة في النظام العربي المعاصر، مجلة دراسة دولية، العدد الثامن والأربعين، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2013.

3. مشكلة توزيع الدخل: لاشك أن ما يتم انتاجه من اضافات في بعض الدول يعتبر كبيراً، لكن المشكلة الحقيقية في الدول العربية هي توزيع الموارد والنواتج التي تأتي إلى الدولة، وإن رقم النمو الاقتصادي الصرف لا يعكس في كثير من الأحيان الحالة الحقيقية للاقتصاد فمعظم الدول التي قامت بها ثورات كان لديها معدل نمو اقتصادي (كما في الحالة السورية) مقبول نسبياً لكن أين كان يذهب هذا التقدم وإلى جيوب من؟

وفي خضم هذا الواقع الاستاتيكي المقيت لجيل يلتهب حماسة وعنفواناً ورغبةً بالانطلاق، ومع وجود قيود وأحجار عظيمة في درب هذا الجيل، كان هناك ديناميكية من نوع أخر تسير بمعدلات متزايدة تشبه المتوالية الهندسية[12]، تغير طبقات المجتمع حيث تتكون طبقة جديدة في قمة المجتمع تتكون من أبناء المسؤولين والمقربين لهم، تمتلك الشركات والمؤسسات واللغة والمعارف والتواصلات والنفوذ، مقابل تراجع طبقة أبناء البلد الذين يتمتعون بتاريخ أسري عريق وتواجد وانتشار داخل مدنه وبلداته.

وسرعان ما بدأت هذه الطبقة المتشكلة على ظهور أبناء البلد بممارسة وجوها الجديد الذي عنوانه التعالي عن بقية الطبقات منحازة إلى ثقافة منفتحة أخلاقياً على الغرب دون الانفتاح على فكر التحرر والديمقراطية، حيث تكتسب هذه الطبقة نفوذها ووجودها من الحماية الأمنية والواقع السياسي الجديد.

لم يتشكل الحنق والشحن بين أبناء البلد والقرى وبين أبناء هذه الطبقة، فقط لأنهم طبقة جديدة تعالت فوقهم، بل لأنها متكونة من لحم أكتافهم، فالذهب الذي قدمته أمهات الأسرى في سجن تدمر لزوجات المسؤولين لرؤية ابناءهم أو الحصول على معلومة[13]، جعل من الأسرة الأصيلة فقيرة ومتراجعة مالياً، وجعل من أسرة المسؤول أكثر غناً وتمكناً فوق تمكن النفوذ[14]، ليس هذا فقط هو العامل الوحيد في غنى وظهور هذه الطبقة ولكنه مثال واحد على عشرات الحالات من الاستغلال، يضاف إلى ذلك مشاركة المسؤولين للتجار الكبار في البلد على أرباحهم بشرط توفير الحماية والتراخيص والتسهيلات لهم، والرافض

[12] كانت مستويات الفساد تزداد بشكل طردي كل ما تمكن النظام الحاكم أكثر في حكمه، حيث يتوسع نطاق الفساد وتزداد الشرائح التي تدافع عن النظام وتستفيد منه.

[13] روى مصطفى خليفة هذه الحقائق في روايته الشهيرة بعنوان القوقعة، وكذلك فعلت هبة الدباغ في روايتها خمس دقائق وحسب، وهاتين الروايتين كان لهما تأثير كبير على الواقع الشبابي في سورية بالإضافة لروايات الأباء والأمهات، حيث شحن الشباب السوري بمزيد من الحنق على الطبقة الاجتماعية الجديدة المتكونة على حسابه وأكتافه.

[14] تعتبر أسرة الطرابلسي (عائلة زوجة بن علي ليلى الطرابلسي) مثالاً حياً على هذه المسألة، حيث انتقلت من أسرة بسيطة في تونس إلى أسرة تمتلك العديد من المصانع والعقارات والأسواق، وكذلك أسرة مخلوف (عائلة أنيسة مخلوف زوجة حافظ الأسد) التي أصبحت تسيطر على أكبر شركات سورية من خلال رامي مخلوف وأخوته وأولاد عمومه.

من التجار سيتدهور حاله سواءً وضعه المسؤول في برنامج تصفياته أم لم يضعه، فعدم عدالة السوق لا تمكن أحد من التقدم دون الحصول على معلومات أو تسهيلات من أصحاب النفوذ[15].

4. مشكلة الفقر: في العالم العربي نسبة كبيرة من الفقراء حيث تصل في اليمن وسورية إلى ما يزيد عن نصف السكان وفي السودان والصومال وموريتانيا وجيبوتي تزيد عن الثلث، وفي دولة كمصر يزداد عدد الفقراء يومياً وفي وضعه الراهن يقترب من الثلث. (بلغت نسبة السكان الذين دخلهم أقل من دولارين يومياً قرابة 30%عام2010)، وفي سورية 2010 بلغت نسبة من هم تحت خط الفقر 33% وفي اليمن بلغت نسبة من يعانون من سوء التغذية قرابة 44% من السكان[16]، والوظائف الجديدة نادرة مقارنة بالمعروض من قوة العمل، مما يسبب بمعدلات بطالة عالية تبلغ في بعض الدول 15% إلى 20%من قوة العمل[17]، هذا يؤدي إلى تأخر سن الزواج ومشاكل اجتماعية ونفسية في حياة الشباب، تشكل حنقاً يولد ظواهر مختلفة في مجتمعاتنا العربية، حيث تعد البطالة واحدة من أبرز الأسباب التي تشكل حالة صراع مع المسؤول عن هذه البطالة، فالشاب يحمل في كل لحظة الدولة مسؤولية ما يحصل معه من أحداث سواءً تعلقت هذه الأحداث بتأخره عن الزواج أو سفره أو حتى بخلافته الأسرية الناتجة عن جلوسه في المنزل.

في ظل عجز الدولة عن تقديم السلع العامة، سواءاً من حيث الكم أو النوع فإن الدول العربي عجزت في معظمها عن تقديم السلع العامة من قضاء وأمن وتعليم وصحة، وفي ظل العولمة والانفتاح توضع جودة هذه الخدمات المقدمة من الدول على المحك، حيث تجير هذه الخدمات لصالح فئات محددة في معظم الأحيان ويصعب على الفئات المهمشة الاستفادة منها.

---

[15] راجع كتاب: مصر 2013، أحمد فهمي، مركز البيان للبحوث والدراسات، 2012، حيث ركز الكاتب في أحد فصول الكتاب على دخول جمال وعلاء مبارك إلى الواجهة السياسية وما نشأ من فساد اقتصادي واداري أدى لإثرائهما ورجال أعمال أخرين حولهما، ممن حصل على معلومات أو تراخيص بفضل وجوده في المؤسسة السلطوية أو قريباً منها مما مكنه من تحقيق فوائض أرباح أكبر من المعتاد، كذلك تشبه في تونس ظاهرة أسر أصهار الرئيس التونسي بن علي من عائلة الماطري وشيبوب وزروق التي كانت تمتلك مؤسسات تجارية بماركات مميزة، وتحقق أرباحاً ضخمة بفضل امتلاكها للنفوذ والمعلومات.

[16] راجع تقارير التنمية البشرية للأعوام: 2010،2011،2012،2013

[17] إحصاءات منظمة العمل العربية عام2011، قاعدة البيانات متوفرة على الموقع: www.alolabor.org

رابعاً: من سيقود عملية التنمية؟

تلقى مهمة التنمية على الدولة بالتأكيد، ولا بد من جهة عليا تطلق عملية التنمية وتتابعها، وتعتبر مهام التخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة مهام إدارية يجب على مؤسسات الدولة المتوزعة على السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) التضافر على تنفيذها وتقاسمها فيما بينها، وإن فصل السلطات وإن كان نهجاً ديمقراطياً إلا أنه لا يعني بأي حال من الأحوال أن لا يكون هناك توائم وتناغم في حالة العمل بين هذه السلطات.

لقد عمدت معظم الدول العربية لإنشاء برلمانات تمثل شعوبها عبر اقتراعات شاملة لرقعة البلاد، وظلت هذه البرلمانات أفكاراً ديمقراطية خلابة أكثر منها تطبيقات عملية على أرض الواقع، ولم تكن فكرة الانتخابات أصلاً إلا فكرة شكلية تطفي شرعية على الأنظمة الحاكمة، فأغلب هذه الأنظمة ورثت الحكم من مستعمرين أجانب أو جاءت إلى الحكم من خلال انقلابات أو من خلال توريث أسري متحالف مع الأئمة الدينين أو رؤساء القبائل في الدولة أو يمثل ثقلاً دينياً بحد ذاته، حتى في مرحلة الربيع العربي وبعد اختيار مرشح مدني منتخب من قبل الشعب المصري عمد الجيش على تدبير انقلاب ليحكم قائده البلاد ويبدأ بترتيب إصدار قوانين دستورية وقوانين تتعلق بالانتخابات وما إلى ذلك من أفكار ديمقراطية تحاول أن تجمل صورة الواقع الانقلابي في جمهورية مصر العربية، كذلك عاد علي عبد الله صالح متحالفاً مع الحوثيين لينقلب على الاتفاقات الشرعية التي اتفقت عليها قوى الثورة، وللبرلمان مهمة إدارية مهمة وهي الرقابة على الحكومة واستدعاء الوزراء لسؤالهم، فلم تتم هذه المهمة على ما يتوقع منها، حيث زادت ثروات المقربين من الرئيس وارتفعت مكاسب بعض المسؤولين، وازداد الفساد.[18]

كذلك بقيت الحكومات المشكلة من قبل البرلمان أو من قبل رئيس البلاد مجرد واجهة شكلية لإدارة ملفات الدولة الرئيسية في حين تتخذ الأحزاب الحاكمة معظم القرارات في البلد، ففي سورية مثلاً هناك القيادة القطرية التي تسمي عضواً واحداً لكل شأن يقترح القرارات الرئيسية التي تعمل الوزارة على تطبيقها دون أي اعتراض، كعضو القيادة القطرية لشؤون التربية والتعليم الذي يصدر أو يقر الموافقة النهائية على معظم قرارات وزارتي التربية والتعليم العالي، كما يقوم المؤتمر القومي الذي يجريه حزب البعث بوضع سياسة هذه الوزارات التي تطبق وتنفذ.

[18] وقد حصل أن أثيرت في سورية قضية استثمار رامي مخلوف لشركة سيرتل من قبل نائب في البرلمان هو الأستاذ رياض سيف، الأمر الذي تسبب لاحقاً برفع الحصانة عنه وسجنه لعدة سنوات، للمزيد راجع: https://www.alarabiya.net/articles/2011/06/18/153734.html

أيضاً في مصر كانت اللجنة السياسية للحزب الوطني الديمقراطي تهيمن على اصدار معظم القرارات المتعلقة بالجمهورية المصرية، مما تسبب بمكتسبات مالية ضخمة لصالح أعضاء الحزب وافقار الشعب المصري.

ولا ينكر شخص أن هذه الحكومات نجحت في أوقات متعددة بتطوير هيكليات المؤسسات وتنفيذ أعمال ضمن اختصاصها على أرض الواقع، انطلاقاً من مخططات موضوعة أو استجابة لطلبات المواطنين، وبفضل عدد من الوزراء والمسؤولين الحكوميين المخلصين والحريصين على خدمة البلاد، إلا أن النتائج لم تكن ضمن الحدود المطلوبة أو الطموحات المرغوبة.

خضع القضاة أفراداً ومؤسسات لتسلط المؤسسات الأمنية، حيث كانت الأفرع المخابراتية هي الذراع الرئيسي لأي عملية إدانة أو تحقيق يبني عليها القضاء أحكامه دون الأخذ بعين الاعتبار مستوى التعذيب والبطش الممارس من قبل هذه الأجهزة، كذلك كان للأجهزة الأمنية محاكمها الخاصة ميدانية كانت أو محاكم أمن الدولة أو المحاكم العسكرية وسواها من القضايا التي لا يعرف القضاء المدني فيها نفوذاً، وأتاحت قوانين الطوارئ للأفرع الأمنية أن تعتقل تعسفياً وبدون مذكرات قضائية وأن توقف المتهم على ذمة التحقيق ما شاءت[19]

وأما المؤسسات الرقابية التي ارتبطت بأعلى سلطة تنفيذية أو بالبرلمان مباشرة فكانت مهمتها مقتصرة على التحقيق في قضايا جزئية، كأن تحقق في نجاح طالب في الثانوية العامة دون أن يكون موجوداً داخل البلاد، وتنسى تسريب الأسئلة لأولاد المسؤولين، أو إعطائهم شروط المنح والبعثات قبل إعلانها ثم إعلانها لاحقاً بعد انتهاء التقديم، وكذلك لا يمكن التحقيق في قضايا الفساد عند الجهاز الأمني الذي تسلط على رقاب التجار ولا في فساد شرطة المرور التي أصبحت رشوتها مثل كلمة مرحباً، وبالملخص اختصرت مهمة الرقابة بممارستها على الضعفاء والقضايا البسيطة، علماً أن الرقابة كمهمة إدارية تتمحور حول مقارنة وقياس ما يجب أن يكون عليه الوضع وماهو كائن أو بين ماتم تخطيطه وماتم تنفيذه، وغياب المخططات لمؤسسات الدولة جعل عملية الرقابة تنحسر في قضايا فنية كعطل الآلات في مصنع مملوك للدولة، بينما تغرق الدولة كلها في الفساد الإداري والمالي.

بقيت مؤسسات الدولة بأقسامها الثلاث. تشريعية وتنفيذية وقضائية، شكلية التكوين وشكلية والنتائج، ما سلبها معظم الوظائف الإدارية التي يجب أن تطمح لتقديمها، فلا برلمان يخطط لتعزيز ممارسة الديمقراطية في البلاد أو استطاع

[19] وصلت مدة توقيف بعض السجناء في الأفرع الأمنية لعشر سنين وأحياناً أكثر بدون إحالة على القضاء.

الوصول ولو بمحض الصدفة إلى ذلك، ولا وزارات استطاعت أن ترفع من سوية العيش في البلاد التي أخذت ثرواتها تنضب شيئاً فشيئاً وتتراكم الديون الخارجية على الأجيال القادمة، مما عزز الفقر والبطالة وتأكل النمو الاقتصادي في بعض الدول، ولا مؤسسات قضاء ثبتت العدل والإنصاف، وفي النتيجة ابتعد الشباب عن ميدان الخدمة العامة وضعفت المشاركة في الانتخابات أو في انتقاد أو تعديل القرارات الصادرة لفقدان الأمل بالقدرة على تغييرها بالوسائل المتاحة.

لقد تم وضع تصميمات تنظيمية لمؤسسات الدولة على يد خبراء أجانب من الدول التي احتلت البلدان العربية في حقبة الاستعمار كالفرنسيين الذين أرسوا معظم تنظيمات مؤسسات الدولة في سورية ولبنان والجزائر، والإنجليز الذين ساهموا في ترتيب وتنظيم مؤسسات الدولة في بعض دول الخليج ومصر وسواها، كما استفادت تونس كثيراً من قربها من القارة الأوربية وعلاقتها الحميدة مع دول الاتحاد الأوربي وبنت شراكة جيدة انعكست على تحسين صياغة كثير من مؤسسات الدولة والمؤسسات الاقتصادية.

وعلى الرغم مما يوجه لمؤسسات الدولة من انتقادات إدارية عنوانها الرئيسي البيروقراطية والروتين وغياب الديناميكية التي تناسب التطورات الأخيرة في عالم الإدارة والمعلومات، إلا أن المشكلة الأكبر كانت في العلاقات غير الرسمية بين مؤسسات الدولة، حيث سيطرت أجهزة الأمن على الجوهر التنظيمي لمعظم المؤسسات، فانتخابات رئيس البلاد تديرها أجهزة المخابرات وتعمل على تنظيمها وإخراج نتائجها، حتى بقي الحكام العرب يفوزون بنسب شبه كاملة في انتخابات دون أن يستطيع أحد أن يترشح في مواجهتهم إلا بموافقة أمنية، وقامت الأحزاب الحاكمة بتكوين مؤسسات رديفة لكافة مؤسسات الدولة تتمتع بالنفوذ والصلاحيات، فيما سيطرت عائلة الرئيس أو المقربين منه على مفاصل العملية الاقتصادية في الدولة، مما جعل هيكل المؤسسات التشريعية والتنفيذية والقضائية هيكلاً مجوفاً بواجهة تخفف الانتقادات على الحزب الحاكم، وبقيت العلاقات غير الرسمية وأسلوب الواسطة ومسألة التعيين بناءً على ولاء الشخص للحزب والقائد ورضى أجهزة الأمن عن توجهاته هي المسألة السائدة في تنظيم العلاقات في عموم المؤسسات.

الشكل رقم (1) التصميم التنظيمي لقيادة الدولة نظرياً كما ورد في دستور الجماهيرية العربية الليبية الكبرى:

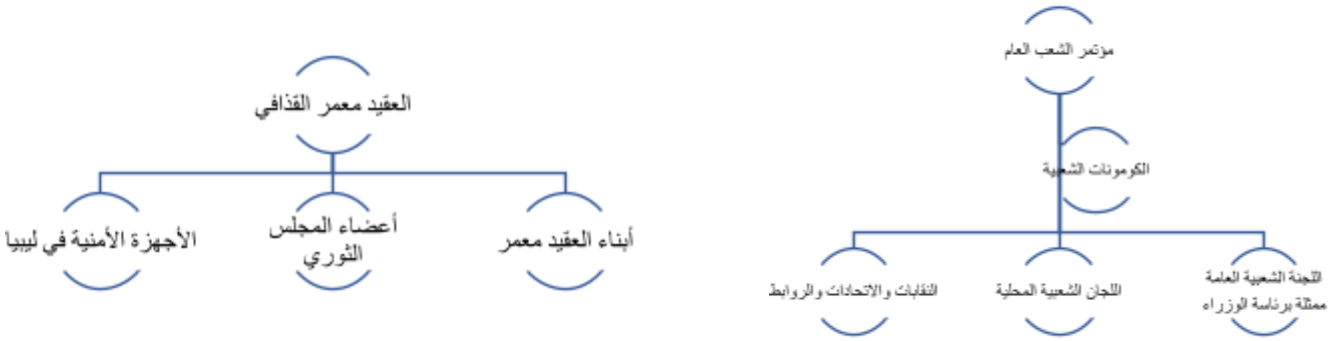

الشكل رقم (2) الهيكل التنظيمي النظري العمل لمؤسسة من مؤسسات الدولة

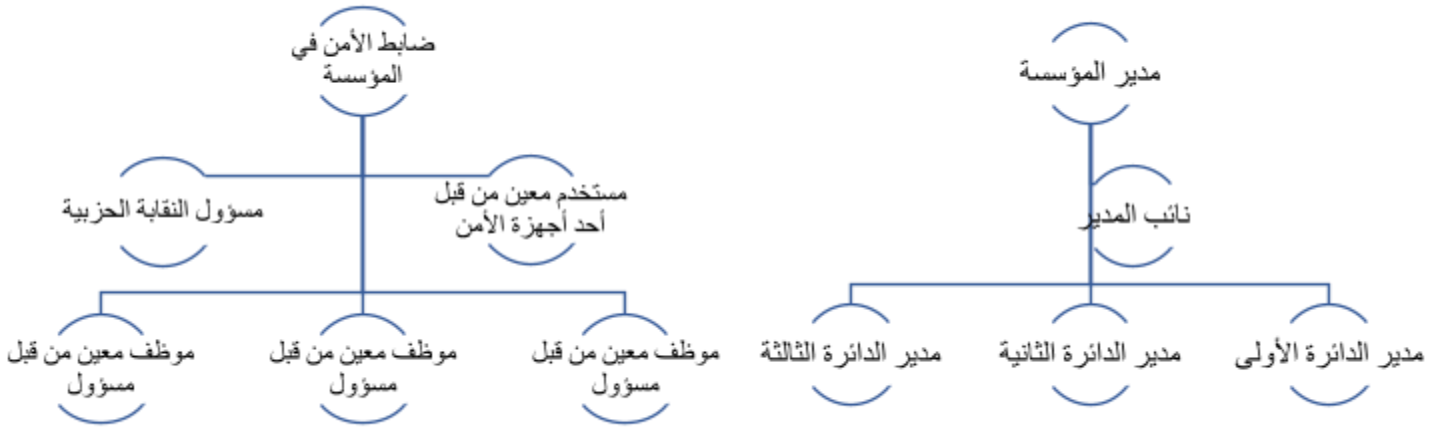

الشكل رقم (3) السلطات الحقيقية والرديفة في سورية (دستوراً وواقعاً)

السلطة	السلطة التشريعية	السلطة التنفيذية	السلطة القضائية	السلطة الإدارية والمؤسساتية
صاحب السلطة الفعلية	مجلس القيادة القطرية	أصحاب الولاء للحزب والقائد وأبناء المسؤولين	الأفرع الأمنية	نقابات تابعة لحزب البعث وأفرع أمنية
صاحب السلطة الدستورية	مجلس الشعب	رئاسة الوزراء	القضاء والمحاكم	مؤسسات الدولة وأفرع أمنية

الشكل رقم (4) شكل السلطة قبل و بعد تحول المنهج الاقتصادي - الاجتماعي للدولة من الاشتراكية لاقتصاد السوق

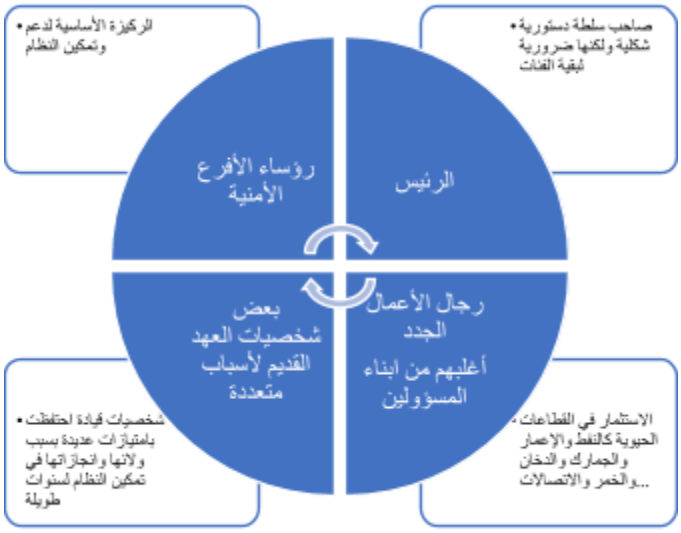

توقفت معظم المؤسسات الإنتاجية للدولة ودخلت طبقة جديدة من رجال الأعمال تتمتع بالنفوذ والسلطة والمال ونستطيع توضيح هذه العلاقة لرجال الأعمال الجدد في كل من سورية وتونس على النحو الأتي:

لذا فإنه في ظل الأوضاع الراهن لا يمكن لتركيبة الدولة الحالية أن تقوم بعملية التنمية، بل لابد من إيجاد نموذج أخر أو الاعتماد على مقاربة مختلفة لعملية التنمية تتناسب مع الواقع الجديد.

خامساً: ركائز التنمية البديلة

في سبيل بناء مسار تنمية بديلة لا بد من وضع ركائز تنموية تشكل الأساس الذي تستند إليه عملية التنمية، ففي ظل الواقع العربي الذي يمر بمرحلة مفصلية تقدم فيها الشعب رافعاً صوته، لابد من الاعتماد على أهم ما يطلق العنان للتنمية وذلك من خلال مايلي:

1. **الحرية**: لم يعد بالإمكان وضع مسائل زيادة التشغيل وتخفيض معدلات التضخم هي غاية عملية التنمية، بل أصبحت النقطة المحورية للتنمية من حيث كونها غاية ووسيلة هي الحرية، فبلا حرية فردية لا يمكن للتنمية أن تنطلق، فالحرية الفردية أساس في مختلف النواحي، وحرية تدفق السلع والخدمات وحرية الوصول للمعلومات والحريات تقوي بعضها البعض، فالحريات السياسية تقوي الحريات الاقتصادية وكذلك العكس، وخلق المزيد من الحرية في المجتمع بما يسمح للفرد بالتعبير والعمل وعدالة الفرص الاجتماعية والاقتصادية، واستخدام التقنية بدون رقابة، وأن يستطيع الفرد تملك الأجهزة الحديثة والاطلاع على الأبحاث والكتب والمجلات بلا قيود، مما يدفع ويحفز على الابداع والعمل المنتج، وينشط الجماعات الاقتصادية في مختلف المجالات، كل هذه الممارسات في جو بعيد عن الاستبداد والتسلط والإكراه الأمني الذي يضيّق الخناق على العمال والمستثمرين والصحفيين والمبتكرين على حد سواء ويخدش كرامتهم، مما يدفع إلى نزع الغطاء الحمائي عن الفساد في جميع مؤسسات الدولة، وبالتالي يسبب القدرة على التطوير والتنمية[20].
2. **فك القيود أمام التبعات الخارجية**: من الضروري أن تضمن الدولة استقلالها في سبيل بناء النموذج التنموي، فالتنمية عكس التخلف، والتخلف لا يمكن فصله عن تاريخ التقدم الذي حصل في دول العالم المتحضر، والتي شكلت محوراً رئيسياً تبعت له دولاً أخرى كانت قد استعمرتها أو زرعت فيها من يتبعها، لذا فإن التنمية يجب أن تكون وطنية ومستقلة.

---

[20] لقد بدأ الفكر والوعي العربي يكتشف أن هناك معايير ومبادئ ومؤسسات وآليات تستند إليها الديمقراطية في العمل والواقع. أخذت النظرة إلى الديمقراطية كترجمة مناسبة لقيم الحرية والمساواة والتسامح والعدالة والاستيعاب وعدم الاستبعاد تتفوق على اعتبارها مجرد أداة تقنية أو إداريـة، بل نظاماً شاملاً يستند إلى حل التناقضات والصراعات بين المصالح المتعارضة وتحقيق التوافق والتصالح بين كل القوى الاجتماعية بما يحقق المصلحة العامة، للمزيد راجع: اتجاهات الرأي العام للديمقراطية في العالم العربي، يوسف الصواني، جامعة طرابلس، ليبيا، 2010.
وفي بحث ميداني أجراه سعد ياسين عباس من كلية التربية في جامعة ديالى، نشر في مجلة ديالى 2011، حول مفهوم الديمقراطية لدى الشباب بين أن: الديمقراطية وسيلة إلى هدف، وسيلة إلى حقوق الإنسان، لإحقاق الحرية، قد تكون شاقة ألا أنها تضمن الوصول إلى الهدف المنشود، الديمقراطية أسلوب حياة جديدة، يعنى بالمبادئ الأساسية لسلوك الإنسان، ويضمن الحرية والعدالة والمساواة، والعزة والكرامة الإنسانية، والأخلاق والفضيلة والخير.

3. **الاستدامة**: إن ضرورة إجراء تغييرات جذرية وتطورات ملحوظة في حياة الشعوب لا يعني بأي حال من الأحوال أن تتحمل الأجيال القادمة تبعات أكبر من اللازم، فللأجيال القادمة حقها الذي يجب أن لا يمس، وبالتالي يجب أن تكون مخططات التنمية مستدامة ومدروسة تحقق مصلحة اليوم ولا تمس بحقوق الغد.

4. **التعليم**: إن اطلاع على نماذج التنمية المختلفة في العالم يجد أن القواسم المشتركة كانت هي الاهتمام بالتعليم والتنمية البشرية، وإن كسر لب الفقر وتحطيم الجوع ونقل الأجيال إلى مستويات رفاه متقدمة وتحسين الإنتاجية لا يكون إلا من خلال الاهتمام بالتعليم في كافة مراحله، التعليم المرتبط بالواقع وببرنامج التنمية هو المطلوب، والتنمية لا تحقق أهدافها بدون عناصر وكوادر بشرية مؤهلة ومتخصصة والمجتمعات لا تتمايز إلا من خلال قدرتها على التنظيم للصفوف والموارد وهذا ما يأتي من خلال التعليم.

5. **البحث العلمي**: كذلك فإن تشجيع البحث العلمي وإحداث مراكز البحث والدراسة هي أحد مرتكزات التنمية التي تمهد الطريق وتصوب الهدف، وتنشط الأداء وتعطيه دفعات قوية تقوي بعضها البعض، وإن توفير المبالغ المالية السخية للبحث العلمي والباحثين أمر في غاية الأهمية من أجل مجتمع ينهض.

6. **خلق البيئة اللازمة لجذب رؤوس الأموال البشرية والاستثمارات**: وبدون تحسين مناخ الاستثمار لا يمكن للتنمية أن تنطلق، وتحسين مناخ الاستثمار هو ثقافة أكثر من أي شيء أخر، فثقافة المجتمع هي التي ستجذب رؤوس الأموال البشرية والمستثمرين والممولين ومن ثم تأتي مسألة القوانين والتشريعات، وأمام المجتمعات العربية تحديات في عملية الجذب بعد سنوات الطرد الممتدة لعشرات السنوات السابقة والسمعة السيئة التي تمتكلها بلدانها في مجال التعامل مع رؤوس الأموال، ولابد من العمل على تحقيق مكاسب للمستثمرين ورؤوس الأموال البشرية في الجوانب الاقتصادية وجوانب تقدير الذات فجزء كبير من الكوادر العربية كان قد خرج من بلاده بحثاً عن ذاته ولابد من إعانته على ذلك.

7. **الانحياز للفقراء**: إن برامج التنمية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار تطلعات الأغلبية التي تتكون من مهمشين وفقراء وبسطاء في المجتمعات العربية دون إغفال مصالح التجار والطبقات الأخرى، ولكن الانحياز للفقراء هو الذي سيدفع عجلة التنمية ويعطيها دفعة كبيرة ويطلق الطاقات المعطلة.

8. **البيئة والمياه**: لابد لبرامج التنمية أن تهتم بالبيئة وتأخذ بعين الاعتبار الموارد المائية الشحيحة في العالم العربي، وبالتالي فالتنمية يجب أن تكون خضراء تضمن حقوق البيئة وأن تراعي الظروف التي تتعلق بمسائل المياه بشكل خاص في العالم العربي.
9. **الانطلاق من المجتمعات المحلية**: بغية إطلاق الطاقات المعطلة لسنوات بعيدة لابد من إشراك الجميع في عملية التنمية وإن انطلاق التنمية على أساس محلي سيشعر الجميع بأن البلد بلده، وبأنه هو المسؤول عن جانب من عملية التنمية وسيعمل على تفجير الطاقات والقدرات والموارد وتعزيز الرقابة المحلية على الخطة التي يجب أن تتشارك بها فئات المجتمع المحلي المختلفة مما يدفع بها نحو التنفيذ.

يمتـد الوطن العربـي على قارتين ويقع فـي مكان مميز جغرافياً، ويعتبر العالم العربي من الدول الكثيفة سـكانياً، حيث يزيد متوسـط الزيادة السـكانية السـنوية عن 2.6% الأمر الذي يمكن أن يكون ميزة إلا أن عدم استغلالها جيداً يجعل الأمر ينقلب سـلباً على الدول العربية، حيث أن أكثر من ثلث السـكان هم من الأطفال دون الخامسـة عشرة، وهناك أكثر من عشرة بالمائة فوق الستين، مما يعني أن ما يقارب نصف السـكان العرب غير منتجين، وكون معدل البطالة مرتفع بين السكان، فإن كل واحد من العرب يعيل ثلاثة أخرين من الناحية العملية.